

Distr.  
GENERAL

A/52/380  
22 September 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون  
البنود ١١٨ و ١٤٢ (أ) و ١٤٣ من جدول الأعمال  
وحدة التفتيش المشتركة

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات  
الأمم المتحدة لحفظ السلام: تمويل عمليات الأمم المتحدة  
لحفظ السلام

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تعليقات وحدة التفتيش المشتركة على تقرير  
مكتب المراقبة الداخلية بشأن قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي (A/51/803).

\* 9725076 \*

مرفق

تعليقات وحدة التفتيش المشتركة على تقرير مكتب  
المراقبة الداخلية عن مراجعة حسابات قاعدة الأمم  
المتحدة للسوقيات في برنديزي

١ - يستند تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن مراجعة حسابات قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي إلى عمليتي مراجعة تمتا في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. "وكان الهدف الأساسي من المراجعتين هو تقييم الإجراءات التشغيلية والإدارية للعملية، وتقييم مدى إنجاز العملية لمهامها المحددة". والتقرير يرمي إلى توفير نظرة ثاقبة على فعالية وكفاءة المهام التي تنفذها قاعدة السوقيات.

٢ - ومن الضروري في البداية أن تلخص المهام الأساسية لقاعدة السوقيات حسبما نص عليه تقرير الأمين العام عن إدارة أصول حفظ السلام (A/50/907)، ألا وهي:

(أ) استلام وفحص وإصلاح وتخزين الأصول الفائضة الواردة من البعثات المنتهية أو التي يجري تقليص أحجامها؛

(ب) الاحتفاظ باحتياطي من المعدات في شكل مجموعات مخصصة لبدء البعثات.

٣ - ولكي تعلق وحدة التفتيش المشتركة على تقرير مكتب المراقبة الداخلية كان من المسلم به أنه وإن نصب التركيز في التقرير على قاعدة السوقيات فمن المتعين أن يدرس في إطار إدارة عمليات حفظ السلام ككل. ويتعين النظر إلى الصلة بين البعثات المنتهية أو التي يجري تقليص أحجامها، وقاعدة السوقيات، والمسؤولية الكلية لإدارة عمليات حفظ السلام عن التخطيط والتنسيق والإدارة في القاعدة.

٤ - والتقرير يقدم عددا من التوصيات المنبثقة عن المراجعات والتفتيشات لقاعدة السوقيات. ففي حالات معينة يبدو لوحدة التفتيش المشتركة أن مكتب المراقبة الداخلية: (أ) لم يتبع نتائج توصياته حتى نهايتها المنطقية؛ (ب) ولم يحاول صراحة أن يربط بين الحالة في القاعدة وأدائها بالنسبة للبعثات المنتهية أو التي يجري تقليص أحجامها وأهم من ذلك لم يربط بينها وبين دور إدارة

عمليات حفظ السلام باعتبارها المسؤولة عن الاشراف على جميع العمليات. ولذا فالوحدة تتقدم بالملاحظات التالية.

٥ - ولا يبدو أن لدى إدارة عمليات حفظ السلام نظاما سليما لمبادئ التخطيط والمراقبة والضبط في القاعدة وطرفي المعاملات؛ أي البعثات المنتهية والتي يجري تقليص أحجامها من ناحية وقاعدة السوقيات من ناحية أخرى.

٦ - ويستشف من التقرير وجود عدد من أوجه القصور في إنهاء البعثات المنتهية أو تقليص أحجامها، بما في ذلك القصور في تقييم وتقدير المعدات التي تشحن إلى قاعدة السوقيات، وعدم وجود قوائم جرد دقيقة. وليس من الواضح كيفية اتخاذ القرارات ولا من يتخذها. فلماذا تشحن المعدات التي لن تستخدم؟ وما نوع وجودة المعدات التي يرى أنها تفيد بعثات أخرى؟ وما هي الأجزاء التي تشحن؟ وفي أي الظروف تشحن؟ وماذا عن مصير المعدات التي لا تشحن؟ وكيف توضح هذه المسائل والقضايا؟ وما التكاليف التي تنطوي عليها؟ إن طرح أسئلة مفصلة كهذه والقرارات التي يتعين على الإدارة أن تتخذها عند إنهاء البعثات أو تقليص حجمها، أمور هامة للغاية بالنسبة إلى المرحلة التالية من العملية، أي قاعدة السوقيات.

٧ - ولئن كانت الصعوبات المتصلة بفترة التجربة الأولى وبتكديس الشحنات من البعثات المنتهية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار فإن التقرير يبين أوجه نقص في أداء المهام المعهود بها إلى قاعدة السوقيات لا بسبب المشاكل الناشئة عن إنهاء البعثات أو تقليص أحجامها بل وبسبب الأوضاع في القاعدة ذاتها، بما في ذلك عدم صحة بيانات الجرد والخلل في الكميات المبلغ عنها، والتخفيضات في المشطوبات وأوجه العجز في التقييم الفني للمعدات والتخزين والمشاكل الأخرى. كما أن التقرير يؤكد أن النقص في الموارد البشرية والمالية يعتبر عنصرا مقيدا رئيسيا.

٨ - إن دور إدارة عمليات حفظ السلام في هذا كله لم يذكر بما فيه الكفاية. ولم تكشف الوحدة في التقرير اتجاهها إلى تحسين كفاءة وفعالية الإدارة بما في ذلك تحسين المبادئ التوجيهية والمفاهيم الواقعية بما يلزم من العناصر لمجموعات بدء البعثات.

٩ - وتتساءل الوحدة عما إذا كان من المجدي أن يشكل فريق تقني/إداري صغير داخل إدارة عمليات حفظ السلام يكون مؤهلا لمعالجة جميع المهام المعهود بها إليه لاتخاذ القرارات بشأن المعدات المتعين شحنها أو التخلص منها عند انتهاء البعثات المنتهية أو تقليص أحجامها، ولاتخاذ الخطوات اللازمة لذلك. فالفريق يمكن أن يساعد أيضا قاعدة السوقيات ويضطلع بالمسؤولية الكاملة عن هذه العمليات ولكن مع تفويض للصلاحيات، ومع مسؤولية ومساءلة أمام الميدان.

١٠ - ويلاحظ الأمين العام في مذكرته المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ (A/51/803) التي يحيل بها تقرير مكتب المراجعة الداخلية إلى الجمعية العامة، أن هناك "تدابير اتخذت أو استهلكت لتصحيح الكثير من الأمور التي تناولها الاستعراض، ويتفق مع التوصيات الواردة في التقرير".

وتود الوحدة أن تعلم ماهية تلك التدابير وأن تعرف شيئاً عن تنفيذ التوصيات بما في ذلك كيفية معالجة الأمانة العامة للخسائر المبلغ عنها. وهذا، إلى جانب تقييم الوضع الراهن، قد يستدعي تقرير متابعة.

١١ - ووحدة التفتيش المشتركة وهي تشير إلى أوجه النقص المبينة في الفقرات ٥ إلى ٨ أعلاه تعترف بمساهمات البلد المضيف لقاعدة السوقيات للتخفيف من الحالة. وهي تؤيد أيضاً الاستنتاج بأن واحدة من المشاكل الرئيسية هي نقص الموارد البشرية والمالية على السواء. وترى الوحدة أن هذا الأمر يتعين إصلاحه.

- - - - -